بنسبة زيادة 60 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي

«بيتك للأبحاث» 112 مليار دولار حجم الصكوك المصدرة عالميا في نهاية أكتوبر

كشف التقرير الشهري لشركة «بيتك» للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، إن سوق الصكوك في شهر أكتوبر سجل انخفاضا في حجم إصداراته عن الشهر السابق بنحو الربع تقريبا حيث بلغ 8.8 مليارات دولار إلا انه بذلك يكون قد حقق زيادة بنسبة 61 في المئة مقارنة بشهر أكتوبر من العام الماضي، فيما بلغ اجمالي إصدارات الصكوك بنهاية أكتوبر حوالي 112 مليار دولار بنسبة زيادة حوالي 60 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي، حيث من المتوقع أن يصل اجمالي إصدار الصكوك بنهاية العام 130 مليار دولار.

130 مليار دولار المتوقع نهاية العام وماليزيا مازالت الأولى في الإصدار

وأشار التقرير إلى أن الجهات السيادية واصلت السيطرة على إصدارات الصكوك في شهر أكتوبر فيما تصدرت ماليزيا وقطر وتركيا ترتيب الدول من حيث الإصدار وقد جاءت اكبر ثلاث صفقات على مستوى العالم من منطقة الشرق الأوسط وهي صفقة إصدار صكوك تركية مقومة بالليرة وصكوك لبنك قطر الاسلامي وبنك التنمية الاسلامي بجدة مقومة بالدولار وجاءت صكوك المرابحة في المركز الأول، فيما تراوح الإقبال على تغطية الصكوك المصدرة بأكثر من خمسة اضعاف المبلغ المطلوب.

بلغ حجم إجمالي إصدارات الصكوك على المستوى العالمي 8.8 مليارات دولار في أكتوبر 2012، باتخفاض بنسبة 24.5 في المئة عن مبلغ الـ 11.7 مليار دولار المسجلة في شهر سبتمبر 2012 وبزيادة بنسبة 61.3 في المئة عن مبلغ الـ 5.5 مليارات دولار المسجلة في شهر أكتوبر من العام الماضي. وفي العشرة أشهر الأولى من عام 2012، بلغ إجمالي إصدارات الصكوك 111.9 مليار دولار، اي أعلى بنسبة 59.4 في المئة عن الإصدارات التي تمت في العشرة أشهر الأولى من 2011 والتي كانت بمبلغ 70.2 مليار دولار، بل وإنها تجاوزت إجمالي إصدارات الصكوك لعام 2011 ككل والتي كانت بمبلغ 85.1 مليار دولار اي بزيادة بنسبة 31.5 في المئة.

وبحسب نوع الجهات المصدرة، استمرت الهيئات السيادية في السيطرة على إصدارات السوق الأولية في شهر اكتوبر 2012 بمبلغ 5.9 مليارات دولار أو 66.7 في المئة من إجمالي الإصدارات. وفي الوقت نفسه، شكلت الكيانات ذات الصلة بالحكومات نسبة 8.5 في المئة «748 مليون دولار»، فيما شكلت إصدارات الشركات 24.9 في المئة «2.2 مليار دولار» من إجمالي الإصدارات لهذا الشهر.

وبحسب بلد الإصدار، تصدرت ماليزيا إصدارات سوق الصكوك الأولية بإجمالي مبلغ 5.8 مليارات دولار وهو ما يمثل نسبة 65.3 في المئة من حصة السوق في اكتوبر 2012. ثم حلت قطر في المركز الثاني من حيث حجم الإصدارات لهذا الشهر بمبلغ 1.5 مليار دولار او بنسبة 16.4 في المئة من حصة السوق. تلتها تركيا بمبلغ 905 مليون دولار او 10.3 في المئة من حصة السوق. وبالتالي، شكلت الإصدارات المقومة بالرينجيت مبلغ 5.9 مليارات رينجيت ماليزي او 66.4 في المئة من إجمالي إصدارات الصكوك. في حين كانت الصكوك المقومة بالدولار والليرة بنسبة 22.1 في المئة و10.3 في المئة على التوالي من إجمالي الصكوك المصدرة في أكتوبر 2012.

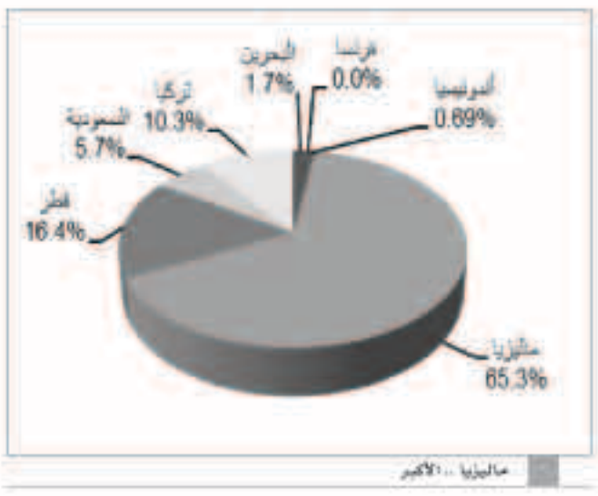

ماليزيا .. الأكبر

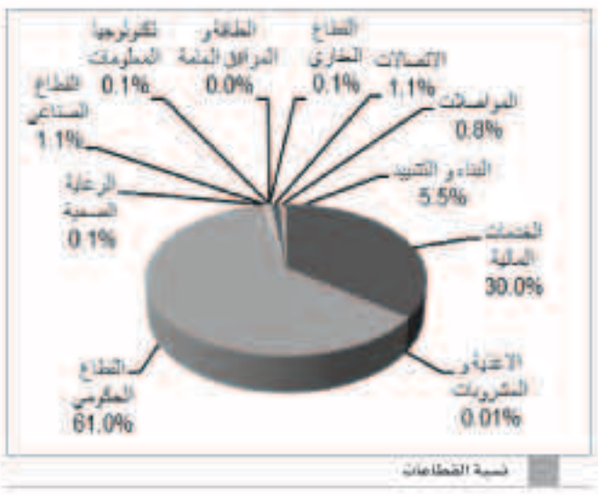

نسبة القطاعات

3 من بين أكبر 5 صفقات على مستوى العالم جاءت من الخليج

وبالنظر إلى هيكل الصكوك، استمرت صكوك المرابحة في موقع الصدارة ممثلة 4.7 مليارات دولار أو 53.3 في المئة من إجمالي الصكوك العالمية المصدرة. ثم تلتها صكوك الإجارة بمبلغ 1.1 مليار دولار أو 12.8 في المئة، فيما كانت صكوك المشاركة بمبلغ 1.0 مليار دولار أو 11.4 في المئة من إجمالي الإصدارات. وبحسب القطاع الاقتصادي، شكلت إصدارات قطاع الهيئات الحكومية والهيئات ذات الصلة بالحكومة نسبة 61 في المئة من إجمالي إصدارات الصكوك، ثم قطاع الخدمات المالية بنسبة 30 في المئة وقطاع الإنشاء بنسبة 5.5 في المئة.

وبرزت تركيا مرة أخرى في سوق إصدارات الصكوك في اكتوبر 2012، حيث اصدرت الحكومة اول صكوك مقومة بالليرة، وقد لاقت إصدارات صكوك الخزانة لأجل سنتين بمبلغ 1.62 مليار ليرة تركية «904 ملايين دولار أمريكي» طلبا كبيرا، بمعدل طلب على الأوراق المالية قدره 2.02 مرة. وسوف تدفع صكوك الخزانة عائد تأجير بنسبة 3.7 في المئة كل ستة اشهر.

وتتضمن إصدارات الصكوك البارزة الأخرى خلال شهر اكتوبر 2012 إصداري الصكوك المقومين بالدولار الأمريكي من قبل مؤسستين ماليتين بقطر، وهي صكوك مصرف قطر الإسلامي لأجل 5 سنوات بمبلغ 750 مليون دولار بمعدل ربح نصف سنوي يبلغ 2.5 في المئة. ويأتي هذا الإصدار كجزء من برنامج إصدار شهادات الثقة بمبلغ 1.5 مليار دولار. وبلغ الاكتتاب في هذه الصكوك 6 مليارات دولار أي ما يعادل ثمانية اضعاف ما كان يخطط المصرف لجمعه، وذلك نتيجة للطلب القوي من المستثمرين. ومن حيث التوزيع الجغرافي، كان نصيب المستثمرين من الشرق الاوسط نسبة 48 في المئة من وآسيا 30 في المئة فيما استحوذ المستثمرون من المملكة المتحدة واوربا على نسبة 18 في المئة وامريكا 4 في المئة من هذه الصكوك. وبالنظر إلى نوع المستثمر، بلغت حصة الصكوك المخصصة للبنوك 42 في المئة ومديري الصناديق بنسبة 39 في المئة والمؤسسات فوق القومية والهيئات بنسبة 10 في المئة والبنوك الخاصة بنسبة 6 في المئة وشركات التامين وصناديق المعاشات التقاعدية بنسبة 3 في المئة من هذا الإصدار.

وعلى وجه منفصل، تم تسعير الصكوك الافتتاحية لبنك قطر الدولي الإسلامي التي يبلغ حجمها 700 مليون دولار لأجل خمس سنوات بمعدل ربح نصف سنوي 2.688 في المئة، وقد زادت تغطية قيمة هذه الصكوك بنحو 7 مرات عن مبلغ الإصدار. وشهد هذه الصكوك مشاركة قوية من المستثمرين من آسيا والشرق الأوسط حيث حصل مستثمري الشرق الأوسط على نسبة 50 في المئة من هذه الصكوك، بينما كانت نسبة 30 في المئة هي نصيب مستثمري آسيا، فيما شكل مستثمري المملكة المتحدة واوربا والولايات المتحدة نسبة 20 في المئة.

وفي الآونة الأخيرة، أصدر البنك الإسلامي للتنمية صكوكا بمبلغ 500 مليون دولار لأجل 5 سنوات، والتي تم الاكتتاب فيها بصورة خاصة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين. وتم إصدار هذه الصكوك كجزء من برنامج الصكوك الخاص بالبنك وتم تسعيرها عند 30 نقطة اساس فوق سعر الفائدة بين بنوك لندن «ليبور» لثلاثة أشهر. وكان آخر إصدارات البنك الإسلامي للتنمية من الصكوك قبل هذا الإصدار في يونيو 2012، وهو إصدار صكوك بقيمة 800 مليون دولار لأجل خمس سنوات والتي تم تسعيرها عند 40 نقطة أساس فوق متوسط اسعار مقايضة الفائدة الثابتة والمتغيرة. ومن المتوقع ان تصل إصدارات الصكوك العالمية «باستثناء ماليزيا» إلى 17 مليار دولار لشهري نوفمبر وديسمبر 2012 مجتمعين، مما يصل بإجمالي إصدارات الصكوك العالمية لعام 2012 إلى 130 مليار دولار.

أعلى خمس إصدارات عالمياً من حيث الحجم «أكتوبر 2012»

المصدر	البلد	هيكل	العملة	مبلغ الإصدار بالدولار	أجل الإصدار
جمهورية تركيا	تركيا	إجارة	ليرة تركية	904.6	سنتين
صكوك مصرف قطر الإسلامي	قطر	وكالة	دولار أمريكي	750	5 سنوات
صكوك بنك قطر الدولي الإسلامي	قطر	وكالة – مضاربة	دولار أمريكي	700	5 سنوات
حكومة ماليزيا	ماليزيا	بيع بثمن آجل	رينجيت ماليزي	815	4 سنوات و10 اشهر
البنك الإسلامي للتنمية	السعودية	وكالة بالاستثمار	دولار أمريكي	500	5 سنوات

المصدر: زاوية، بلومبرج، بيتك للأبحاث

صكوك المتوقع إصدارها «كما في نهاية أكتوبر 2012»

المصدر	البلد	هيكل	العملة	مبلغ إصدار بالدولار	أجل الإصدار
شركة صدارة للكيماويات	السعودية	سيتم تأكيده	ريال سعودي	2.000	سيتم تأكيده
بيروساهان بينربيت إس بي إس إن، اندونيسيا	إندونيسيا	سيتم تأكيده	دولار امريكي	1.000	سيتم تأكيده
حكومة جنوب افريقيا	جنوب افريقيا	إجارة	دولار امريكي	700–500	سيتم تأكيده
البنك السعودي الهولندي	السعودية	سيتم تأكيده	ريال سعودي	373.3	سيتم تأكيده
صكوك إيه بي اتس سي	السعودية	وكالة	رينجيت ماليزي	326.6	سيتم تأكيده
بيربكيت فارلينك كيرالاما انونيمسيركيتي	تركيا	إجارة – وكالة	دولار امريكي	200	سيتم تأكيده

المصدر: زاوية، بلومبرج، بيتك للأبحاث

زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ7.4 في المئة

مسؤول صيني يدعو دول غرب آسيا وشمال أفريقيا إلى الاستثمار في «تشغيانغ»

هانغشو «الصين» - «كونا»: دعا نائب لجنة مقاطعة «تشجيانغ» للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني هوانغ مينغ الحكومات والمؤسسات في غرب اسيا وشمال افريقيا الى الاستثمار في مقاطعة «تشجيانغ» الصينية والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين.

وقال مينغ خلال لقائه امس وفدا اعلاميا من دول غرب اسيا وشمال افريقيا الزائر بدعوة من وزارة الخارجية الصينية انه بفضل سياسات الاصلاح والانفتاح التي بدات قبل اكثر من ثلاثة عقود حققت المقاطعة تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة جدا ونجحت في تحويل ذاتها من مقاطعة شحيحة الموارد الى قوة اقتصادية.

واضاف ان المقاطعة تعتبر من اكثر المقاطعات الصينية البرية قوة ونشاطا فضلا عن امكاناتها التنموية مبينا انه في عام 2011 وصل ناتجها المحلي الى 3.2 تريليونات يوان صيني «الدولار الأمريكي يساوي حوالي 6.25 يوان صيني» بزيادة نسبتها تسعة بالمئة عن العام الذي سبقه كما وصل معدل الدخل الفردي من اجمالي الناتج المحلي الى ما فوق تسعة الاف دولار امريكي.

وبين ان هذه المقاطعة الساحلية التي تقع في جنوب شرق الصين وتعتبر قريبة من مدينتي «شنغهاي» و«نانجين» تشكل مثلثا في منطقة دلتا نهر «يانزو» موضحا ان مساحتها البرية تبلغ اكثر من 101800 كيلومتر مربع اما البحرية فتصل الى 260 الف كيلومتر مربع في حين يبلغ عدد سكانها نحو 54.6 مليون نسمة.

وتطرق المسؤول الصيني الى ما عانته دول العالم جراء الازمة المالية العالمية وازمة الديون الاوروبية والكساد العام في الاقتصاد العالمي مشيرا الى ان المقاطعة واجهت نتيجة تلك التقلبات الاقتصادية بعض الصعوبات الا انها نجحت في التغلب عليها رغم انخفاض نسبة الصادرات كما نجحت في تغيير نمط النمو والرقي في الصناعة المحلية وتحقيق نمو اقتصادي مستقر بشكل عام.

واضاف انه في عام 2011 وصل الدخل القابل للتصرف بالنسبة للسكان الحضر 31 الف يوان صيني بزيادة نسبتها 7.5 في المئة عن العام السابق فيما بلغ الدخل الصافي لسكان الريف 13 الف يوان صيني بزيادة 9.5 في المئة عن العام السابق وهو مايعد وضعا اقتصاديا جيدا بشكل عام.

هوانغ مينغ

وفي ما يتعلق بالعام الحالي اكد انه جيد حيث انه في نصفه الأول ازداد اجمالي الناتج المحلي بنسبة 7.4 في المئة عما كان عليه في العام السابق اما نسبة الزيادة في حجم الاستيراد والتصدير فبلغت 3.5 في المئة وهي تعد بطيئة بالنسبة لزيادة الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية في الدول التي تستورد الصناعات الصينية مثل دول اوروبا واليابان.

وبين مينغ انه منذ بداية عام 2011 بدأت المقاطعة بتنفيذ الخطة الخمسية الـ12 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تم تحديد الاولويات لصناعاتها الا وهي الصناعة البيولوجية والطاقة المتجددة واخرى تتعلق بتخفيض استخدام الطاقة وحماية البيئة وصناعة المواد الجديدة والصناعات البحرية.

واشار في هذا المجال الى ان الحكومة المركزية الصينية وافقت على اربع استراتيجيات تتمثل بإنشاء منطقة نموذجية لتطوير الاقتصاد البحري وتطوير مناطق جزر «جوشان» واصلاح عمليات التجارة الدولية في منطقة «اي -او» واصلاح النظام المالي في منطقة «ون جو».

وذكر مينغ ان وزارة الخارجية الصينية وافقت في اختيار مقاطعة «تشغيانغ» التي تقلب باربعة القاب هي «ارض السمك والارز» و«موطن الحرير والشاي» لما لها من معالم تاريخية وثقافة عريقة ومناظر طبيعية خلابة.

واوضح المسؤول الصيني ان المقاطعة بدأت بتنفيذ هذه الاستراتيجيات في خطوات سريعة لتحقيق اهدافها معربا عن اعتقاده بان هذه الاستراتيجية لا تجلب الفرص الذهبية لتطوير المقاطعة فقط وانما تشكل فرصا لتطوير علاقات التواصل والتعاون وتبادل المنفعة مع دول العالم في جميع المجالات. كما رأى ان «اي بلد او منطقة في عالم اليوم لا يمكنها تحقيق التنمية دون الانفتاح على العالم الخارجي والتواصل والتعاون مع الدول الاخرى» لافتا في الوقت ذاته الى ان احد مراكز الدراسات صنفت مقاطعة «تشجيانغ» في المرتبة الاولى من حيث التسهيلات الاستثمارية التي تقدمها للمستثمرين الاجانب.

من جانبه اعرب المتحدث باسم الوفد الاعلامي رئيس التحرير المسؤول في صحيفة «الراي» الاردنية سمير الحياري عن الشكر على حسن وحفاوة الاستقبال والضيافة التي لقيها الوفد خلال تواجده في المقاطعة وتقديره لجهود المرافقين من وزارة الخارجية الصينية ومسؤولي المقاطعة.

واكد الحياري ان الموقف الصيني من القضية الفلسطينية ودعمها للجهود العربية المبذولة في عملية السلام هي محل تقدير لدى الدول العربية. واعرب كذلك عن الامل في ان تحقق زيارة الوفد النتائج المرجوة منها والمتمثلة في نقل صورة عن تطورات الصين الصناعية والعلمية ونموها الاقتصادي المتسارع وثقافتها ومعالمها للمواطنين والمسؤولين في دول غرب اسيا وشمال افريقيا.

شركة صينية تبدأ تنفيذ مشروع الحوسبة في السودان بـ 7.5 ملايين دولار

الخرطوم - «كونا»: بدأت الشركة الصينية الحكومية «انسور» المتخصصة في مجال الحوسبة المتقدمة أمس تنفيذ مشروع الحوسبة الفائقة في السودان بتكلفة تصل الى 7.5 ملايين دولار.

وقال المدير العام لمدينة افريقيا التكنولوجية في السودان الدكتور اسامة الريس للصحافيين «ان هذا المشروع الذي تنفذه الشركة الصينية لصالح المدينة بالتعاون مع شركاء محليين وافارقة يعد الاول من نوعه بقارة افريقيا في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات».

واوضح الريس ان مشروع الحاسوب الشبكي الفائق سيوفر منظومة حاسوبية تفوق قدرتها الثلاثين تريليون عملية حسابية في الثانية بما يتيح الكثير من الامكانات لتطوير البحوث العلمية التي ستغطي مجالات استكشاف النفط والغاز والمعادن والمياه بواسطة النمذجة الحاسوبية للطبقات الجيولوجية للارض بجانب قضايا التصميم الهندسي المعقدة والتصميم والرسوميات الحاسوبية والفنون الرقمية.

واضاف ان المشروع يغطي كذلك مجالات الهندسة الوراثية والاحياء الجزئية والاستشعار عن بعد وبحوث الطقس والمناخ والبحوث الهندسية الصناعية المتقدمة ونمذجة القضايا الاقتصادية وغيرها مبينا ان عمليات التركيب ستتم خلال الشهر الجاري حيث يتم الافتتاح خلال النصف الاول من الشهر المقبل لتبدأ عمليات تدريب المشغلين والمستخدمين.

«بنك التنمية»: آسيا تحتاج 2.5 تريليون دولار لتحقيق تنمية مستدامة للمواصلات

طوكيو - «كونا»: اكد بنك التنمية الأسيوي امس ان آسيا ستحتاج الى 2.5 تريليون دولار في الفترة من عام 2010 الى 2020 لمساعدتها على سد الفجوة في البنية الاساسية للنقل.

وذكر البنك في بيان صحافي ان نائب رئيس قسم ادارة المعرفة والتنمية المستدامة في بنك التنمية الأسيوي بندو لوهاني شدد في منتدى المواصلات العالمي المستوى الذي عقد في مدينة «مانيلا» على ضرورة قيام آسيا بتوسيع نطاق التنمية المستدامة للمواصلات لكي لا تواجه مستقبلا قاتما يتمثل بالطرق المزدحمة والتلوث واعتلال الصحة والاضرار الاقتصادية.

وبركز منتدى بنك التنمية الاسيوي الثالث للمواصلات على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لقطاع النقل ومناقشة التحديات الإقليمية الرئيسية التي تواجه القطاع وتقاسم المعارف وتبادل الافكار لتحسين هذا القطاع.

ولفت البنك الذي يتخذ من مدينة «مانيلا» مقرا له الى ان صناع القرار في آسيا بدأوا بالفعل الاستجابة للتحديات التي تواجه قطاع النقل من خلال الاستثمارات في السكك الحديدية ووسائل النقل العام الاخرى غير المزودة بالمحركات والتخطيط الحضري واعتماد تدابير ذات كفاءة عالية الا ان احتياجات آسيا ضخمة جدا.

ووفقا لبنك التنمية الأسيوي في عام 1980 كانت هناك مركبة واحدة فقط من عشر مركبات في العالم موجودة في آسيا الا انه من المتوقع ان يبلغ عدد المركبات في آسيا نصف اجمالي عدد المركبات في العالم بحلول عام 2030.

وحذر البنك من ان عدم تغيير انماط التنمية بالمواصلات الحالية في آسيا سيتسبب باستمرار ارتفاع انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون واسعار الوقود مع خطر تغير المناخ وامن الطاقة والنمو الاقتصادي.

يشار الى ان المدن الأسيوية تعاني من اعلى مستويات التلوث الجوي في العالم وتسبب الحوادث المرورية في المنطقة بمقتل 2000 شخص تقريبا يوميا.

ويعد بنك التنمية الأسيوي مؤسسة تمويل تنمية متعددة الاطراف مكرسة للحد من الفقر في آسيا والمحيط الهادئ انشئ في عام 1966 ويملكه الآن 67 عضوا معظمهم من المنطقة فضلا عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا.

حاكم مصرف لبنان: الوضع المالي والنقدي سليم

بيروت - «كونا»: أكد حاكم مصرف لبنان المركزي الدكتور رياض سلامة ان الوضع المالي والنقدي في بلاده سليم رغم الأزمات السياسية التي وقعت في لبنان اخيرا.

وقال سلامة في حديث لصحيفة «السفير» في عددها الصادر امس ان «الوضع المالي والمصرفي سليم جدا وان لبنان استطاع من خلال الاتصالات والمؤتمرات الخارجية تصحيح الصورة حول سلامة الاداء».

واوضح ان سوق القطع بقي مستقرا على الرغم من حادثة اغتيال رئيس فرع المعلومات في قوى الامن الداخلي اللواء وسام الحسن وان الطلب كان محدودا ولم يستدع تدخل مصرف لبنان.

واشار سلامة في الوقت نفسه الى تراجع النشاط السياحي والحركة التجارية وحصول بعض الجمود في القطاعات المختلفة لاسيما حركة الاستثمارات والصادرات وحصول بعض الجمود حتى في القطاع العقاري نتيجة تردي الظروف الامنية والسياسية في لبنان والمنطقة.

وفي هذا الصدد اكدت «الصحيفة» المذكورة ان «مصرف لبنان طلب من المصارف اللبنانية نتيجة تردي الاوضاع الاقتصادية في لبنان عدم مطالبة التجار واصحاب المؤسسات السياحية والصناعية والانتاجية بالديون المستحقة عليهم والعمل على اعادة جدولة هذه الديون».

رياض سلامة